النمو الأخضر: أفريقيا أكبر خزان للتنمية

الرباط، فاتح آذار/مارس 2016 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا): استهل مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا أعمال الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية في موضوع "*الاقتصاد الأخضر، السبيل نحو تسريع التصنيع في شمال أفريقيا*"، وذلك يوم الثلاثاء فاتح آذار/مارس 2016 بالرباط (المملكة المغربية).

وعلى مدى أربعة أيام، سيناقش أكثر من 150 من أعضاء الوفود والخبراء والباحثين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني من جميع بلدان شمال أفريقيا تطور السياقات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة وسيصوغون توصيات لتحقيق صناعات أكثر احتراما للبيئة.

وأشار السيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أنه "*لتحقيق تنمية مطردة وشاملة، يتعين الجمع بين عنصرين وهما تطوير البنيات الأساسية وتعميق عملية التكامل. ومن وجهة نظري، سيساعد هذان الشرطان أفريقيا، بما في ذلك المغرب العربي، ليس فقط على النهوض باقتصاداتها وإنما أيضا على تقليص تبعيتها للأسواق التقليدية وفئة المنتجات التي تصدرها حاليا*".

وصرح السيد نسيم أولمان، المدير بالنيابة لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه "*لمناسبة اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لهذه السنة، سنناقش مدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في تسريع التحول وتنافسية النسيج الصناعي وتسهيل اندماجه في سلاسل القيمة العالمية. ويتعلق الأمر بإنشاء فرص الشغل المستدامة، وتقليص الفقر والفوارق الاجتماعية، وتحسين ظروف عيش السكان*". ويستلزم تحقيق هذه الأهداف تطوير أوجه التآزر المتينة بين الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وخصوصا في مجال تدريب الموارد البشرية، والتشغيل، والابتكار، والتجارة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أما السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المكلفة بالبيئة بالمغرب والمبعوثة الخاصة للمناخ في إطار مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين، فقد أشارت إلى أن اقتصادات أفريقيا لا تملك خيارا آخر غير الانتقال نحو التحول الهيكلي المبني على النمو الأخضر والاقتصاد الخالي من انبعاثات الكربون، موضحة أننا "*لملك في أفريقيا أكبر خزان للتنمية*". ورغم أن القارة تسجل بعض التأخير على الصعيد الصناعي، فإن الوزيرة تضيف "*لدينا فرصة القيام بخيار آخر للتنمية، أكثر ملاءمة لقارتنا. لقد حققت البلدان المصنعة تقدما في القطاع الصناعي، لكنها اليوم تتكبد تكاليف باهظة لتحقيق تكيفها ومرونتها، وهي تكاليف أضخم من تلك التي سيتطلبها اختيار نموذج تنمية خال نوعا ما من انبعاثات الكربون. وعندما نتحدث عن نماذج التنمية ذات انبعاثات كربون أقل، فلا يمكننا أن نغفل الاقتصاد الأخضر*".

وبمناسبة هذا الاجتماع، نشر مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريره عن "*الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا: الرهانات والممارسات والدروس المستفادة*". ومن جهة أخرى، ينعقد بالموازاة مع اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية اجتماع خبراء مخصص يومي 1 و2 آذار/مارس 2016 في موضوع "*التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات التجارية الكبرى*".

وتُعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إحدى اللجان الإقليمية الخمسة التابعة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. ويضطلع مكتب شمال أفريقيا التابع لهذه اللجنة بدعم تنمية بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية السبعة (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) عبر مساعدتها على صياغة السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تحولها الاقتصادي والاجتماعي، ودعمها في تنفيذها.

Avenue Attine, Secteur 3 – A5, Hay Ryad, Rabat – BP 2062 Rabat-Ryad (Maroc)
Tél. : (+212) 5 37 548 749/ 717 829 - Fax : (+212) 5 37 71 27 02 - Email : h.filali-ansary@uneca.org – Site web: http://www.uneca.org/fr/sro-na